

إدارة الحكم وأثرها على النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1995-2009).

بشرا ير عمران*

ملخص:

إستهدفت هذه الدراسة قياس أثر إدارة الحكم على النمو الإقتصادي في 13 دولة عربية خلال الفترة (1995-2009)، وذلك بإستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة تطبيق نماذج البيانات المجموعة. أشارت نتائج الدراسة بصفة عامة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لأدارة الحكم (مؤشر الديمقراطية) على النمو الإقتصادي في الدول ذات الكفاءة العالية. بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر في الدول ذات الكفاءة المنخفضة. وتتمثل أهم إستنتاجات الدراسة لأغراض السياسات أنه يتوجب على الدول العربية المضي في الإصلاح المؤسسي الذي يقود إلى تحقيق مستويات عالية من النمو الإقتصادي.

الكلمات الدالة: الكفاءة المؤسسية- النمو الإقتصادي- نماذج بانيل.

1:مقدمة

مما لا شلا فيه، أن موضوع إدارة الحكم (Governance) من موضوعات الساعة في الأدبيات والممارسات الإقتصادية المعاصرة. فلا يخفى على أحد الآن أهمية المؤسسات وإدارة الحكم الصالح فيها على المستوى الوطني والحكومي وعلى مستوى الشركات لتسيير الأعمال وتفعيل الإقتصاد بشكل مجدي ومستدام.

وينبع هذا من أن تفسير أسباب النمو في النشاط الإقتصادي لا يتوقف فقط على المتغيرات الإقتصادية الكلية وما له علاقة بهذه المتغيرات، ولكن الأمر يتعدى ذلك للنظر في نواحي إدارة الحكم التي تلعب دوراً أساسياً- ربما أكثر أهمية من المتغيرات الإقتصادية- في خلق البيئة المحفزة لعملية النمو. وعليه، فإن الآونة الأخيرة شهدت كثيراً من الكتابات التي تؤكد أن وجود إدارة حكم جيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق إستقرارية ونمو في مستوى معيشة الأفراد، إذ تشير الأدلة بأن إدارة الحكم الصالح والمتطور قد يضيف حوالي 2% سنوياً إلى نمو متوسط دخل الفرد.

ومن ثم فإن الفرق في نجاح عملية التنمية أو فشلها لا يمكن إرجاعه للنواحي المتعلقة بمدى وفرة الموارد، والمناخ الطبيعي... إلخ، بل التفسير الأقرب هو مدى توفر مناخ إقتصادي

* أستاذ مساعد "أ" بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي

وسياسي وثقافي يحفز على عمليات النمو، ويشجع الابتكارات، ويحترم سيادة القانون، ويحمي الملكية الفكرية وغيرها¹.

1-1: مشكلة الدراسة

لقد بدأ الحديث في غضون العشر سنوات الأخيرة عن دور المؤسسات في النشاط الإقتصادي يأخذ شكلاً جديداً، وتضمن بعداً جديداً يتعلق بكفاءة المؤسسات في إدارة الحكم (Governance)، حيث أن التحديات العالمية الجديدة (العولمة والانفتاح)، والأزمات المالية الأخيرة لبعض دول شرق آسيا، وتزايد فجوة الفقر بين بعض الدول الإفريقية والدول الصناعية، ودول شرق آسيا رغم إنتهاج الجميع برامج الإصلاح، والتحرير الإقتصادي قد أضافت طرْحاً جديداً يؤكد على ضرورة رفع كفاءة أداء مؤسسات الدولة. وهو ما يثير التساؤلات التالية: هل إدارة مؤسسات الدولة يتسم بالكفاءة في الدول العربية؟. وإن لم يكن، كيف يمكن أن تعمل هذه الدول على تحسين كفاءتها؟.

1-2: هدف الدراسة

إستناداً إلى الجدول المستمر حول دور المؤسسات في النشاط الإقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- محاولة التوصل إلى مدى تأثير كفاءة مؤسسات الدولة على معدل النمو الإقتصادي.
- 2- التعرف على أهم قنوات تأثير كفاءة الدولة على النمو الإقتصادي في الدول العربية.

1-3: الدراسات السابقة

إن أهمية العوامل المؤسسية كأحد محددات النمو ليست أمراً مستحدثاً، فقد لاقى هذه العوامل إهتماماً متفاوتاً في التأثير على النمو في إطار الفكر الإقتصادي (الفكر المؤسسي الجديد). وتتطوي الكفاءة المؤسسية للدولة على عدة أبعاد سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية. وفي هذا السياق قامت عديد الدراسات ببحث تأثير هذه الأبعاد المؤسسية على النمو.

حيث قام (Gerald W. Scully, 1988)² بإختبار فرضية أن "إختلاف الكفاءة الإقتصادية، وتباطؤ الإنتاجية الكلية، ومن ثم إختلاف معدلات النمو طويل المدى بين الدول إنما يرجع إلى إختلاف هذه الدول في كفاءة أطرها المؤسسية، السياسية والتشريعية".

وفي هذا الصدد حاولت الدراسة قياس تأثير العوامل المؤسسية على معدلات النمو الإقتصادي لـ (115) دولة خلال الفترة (1960-1980)، وذلك بتقدير أثر الكفاءة المؤسسية على كلاً من معدل نمو إنتاجية العمل (y)، ومعدل نمو الإنتاجية الكلية (TFP). وقد إستخدمت

الدراسة مجموعة من المؤشرات تتعلق بالأبعاد المؤسسية للدولة - كمتغيرات مستقلة-، وتتمثل في مؤشر الديمقراطية. ويعرف بمؤشر (*Freedom House Index*)، ويرمز له بـ (*FHI*). ويتراوح نطاقه بين الـ (1) أعلى مستوى للديمقراطية، والـ (7) أدنى مستوى للديمقراطية، وهو يتكون من متوسط مجموعة مؤشرين، وهما؛ مؤشر الحقوق السياسية (يعكس مدى وجود بيئة سياسية مفتوحة تتطوي على آليات للمنافسة، والشفافية، والمساءلة)، ومؤشر الحقوق المدنية (يوضح مدى وجود قواعد مدعمة للحقوق والملكيات، ووجود نظام قضائي عادل ومستقل). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدول التي تتمتع بإطار مؤسسي قوى، وكفاء تحقق كفاءة إقتصادية أعلى بحوالي ضعفي ما تحققه الدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة. كما أن الدول ذات القدرة المؤسسية العالية تستطيع أن تحقق بنفس كمية المدخلات معدلات أعلى لنمو نصيب الفرد من الدخل المحلي. وذلك بسبب ما تؤدي إليه هذه القدرات المؤسسية من إنخفاض في تكلفة المعاملات.

كما قام (*Francisco L. Rivera-Batiz, 1999*)³ باختبار تأثير الأبعاد السياسية للكفاءة المؤسسية "المتتمثلة في الديمقراطية" على النمو طويل الأجل. من خلال تقدير معادلة لبيانات مقطعية لـ 115 دولة خلال الفترة (1960-1990)، بحيث يكون المتغير التابع هو مؤشر الكفاءة المؤسسية (*ICGRI*) دالة للقيمة المتوسطة لمؤشر الديمقراطية. (مؤشر الحرية السياسية (*FHI*)). هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى المحاسبة، والمساءلة، والمشاركة العامة، والتجاوب يدفع الأجهزة العامة لأن تكون أكثر مصداقية في تنفيذ أحكامها، وقوانينها، ويجعلها أكثر حرصاً في تحقيق الكفاءة، والكفاية لتوفير خدماتها العامة بما يلاءم مطالب الأفراد. كما أن زيادة مستوى الديمقراطية يجعل الأفراد أكثر قدرة على التعبير عن رفضهم وإعتراضهم على أي تصرفات، وسلوكيات غير رسمية من جانب الجهاز الإداري. وهو ما يعمل على تحسين كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة.

وقام (*Mancur olson JR, Naveen Sarna & Anand V.Swamy, 2000*)⁴ باختبار الفرضية التالية " أن الاختلاف في كفاءة السياسات، والأطر المؤسسية يلعب الدور الأكبر في تفسير فشل معظم الدول النامية في النمو بمعدل أسرع من الدول ذات الدخل المرتفع ". وقد تم تقدير المعادلة لعينة مقطعية لـ (58) دولة خلال متوسط فترة التقدير (1960-1987)، يكون فيها المتغير التابع هو متوسط قيمة (*A*) كمؤشر لمعدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، أما المتغيرات المستقلة فهي؛ مؤشر كفاءة الأطر المؤسسية للدولة (*ICGRI*)، وعلاوة السوق السوداء لسعر الصرف "كمؤشر لتشوه السياسات الإقتصادية" ونسبة الإستهلاك الحكومي للنتاج "كمؤشر لحجم الدولة" إضافة إلى متغير معدل القيد بالمدارس الثانوية في سنة 1960 كمؤشر لتأثير رصيد رأس البشري في بداية فترة التقدير. ومجموعة من المتغيرات الصورية الإقليمية (لدول إفريقيا،

آسيا، وأمريكا اللاتينية) لتعبر عن أثر الظروف الجغرافية، والثقافية، والمناخية على معدل نمو الإنتاجية الكلية (ε). وقد توصلت الدراسة إلى أنه في حالة إرتفاع الحصة التي تستحوذ عليها الدولة من الموارد المحلية قد يمكنها من تطوير طاقتها الإدارية، ووحداتها المحلية بشكل يعمل على تحسين الأداء الحكومي، ومن ثم تحسين الإنتاجية الكلية.

كما سعى كل من (Maya Vijayaraghavan & William Ward, 2004)⁵ إلى تقدير مدى مساهمة دور الدولة من خلال حجم تدخلها، ومن خلال كفاءة أطرها المؤسسية في تحديد معدلات النمو بين الدول، وتحديد أيهما أكثر أهميه للنمو طويل المدى (الحجم، أم الكفاءة). وفي هذا السياق إستخدمت الدراسة عدة متغيرات لتعبر عن تأثير دور الدولة على النمو وهي؛ مؤشر كفاءة الدولة (IGRC)، مؤشر الديمقراطية (FHI) و حجم الدولة لعينة تتكون من 43 دولة خلال الفترة (1975-1990). بعد أخذ متوسط القيم في تلك الفترة. وأظهرت النتائج بعد تقدير تأثير كل مكون من مكونات الكفاءة على حده، أن حماية حقوق الملكية له تأثير موجب ومعنوي.

2: الإطار النظري للدراسة

إذا كان لقيود إدارة الحكم والعمل المؤسسي السليم وما يتعلق بهما من شؤون السياسة النصيب الكبير في تفسير تراجع معدلات التنمية بين البلدان. فيجدر بنا أن نعرف مفهوم إدارة الحكم وخصائصه وأهم مؤشرات. بداية أن إدارة الحكم هي ممارسة السلطة بشكل يضمن حقوق ومصالح الجميع، ولعل من أهم معالمها هو إدارة الحكم الصالح على مستوى الدولة، ذلك لأن الدولة هي الوحدة المؤسسية الأساسية للنشاط السياسي والإداري والمعنية في إدارة موارد وحاجات الإقتصاد. وحسب الأدبيات البارزة والشائعة في هذا المجال، يشمل هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد يتكون كل بعد من متغيرين أساسيين⁶ هما:

البعد الأول يتعلق بعملية إختيار الحكومات والرقابة عليها وتغييرها، ويشتمل المتغير الأول فيها على التعبير والمساءلة (Voice and accountability)، أي مدى قدرة المواطنين على إختيار حكوماتهم ودورهم في مراقبة القائمين على السلطة؛ أما المتغير الثاني فهو الإستقرار السياسي (Political stability)، أي مدى إحتمال عدم إستقرار الحكومة وتعرضها للتغيير بالقوة.

والبعد الثاني هو قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات جيدة بكفاءة، ويشمل أيضاً على متغيرين، الأول هو فعالية الحكومة (Government effectiveness)، الذي يعكس جودة الخدمات العامة وإستقلالية المؤسسات الحكومية؛ والمتغير الثاني هو جودة العملية التنظيمية (Regulatory quality) الذي يركز على نوعية الإشراف والمراقبة في الأسواق المالية وغير المالية ومدى التعقيدات الإدارية واللوائح التي تحكم النشاط الإقتصادي.

أما البعد الثالث والأخير له علاقة بالتفاعل المؤسسي بين الحكومة والمجتمع، ويشتمل المتغير الأول على سيادة القانون (*Rule of law*) ويقصد به مدى كفاءة وفعالية النظم القضائية وثقة المتعاملين فيها؛ والمتغير الثاني هو الحد من الفساد (*Control of Corruption*) الذي يعكس الفساد الإداري، ومدى نقشيته في إتمام المعاملات وتأثيره على بيئة الأعمال. وتظهر هذه المؤشرات، أن الدول العربية تحصل في معظمها على مستويات منخفضة لمؤشرات هذه. وتعتبر إدارة الحكم واحد من أهم مكونات الإطار الإقتصادي التي تعمل المؤسسات من خلاله والذي يتضمن السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في أسواق المنتجات وعناصر الإنتاج. كذلك يعتمد إطار إدارة الحكم على البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

3: النموذج القياسي

يستخدم هذا النموذج معادلة واحدة (*Single Equation Model*)، حيث يكون معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*Gpc*) دالة في كل من معدل نمو السكان (*PAG*)، معدل الإستثمار (نسبة الإستثمار للناتج) كمؤشر لرأس المال المادي، النسبة الإجمالية للمتعليمين في سن (15-24 سنة) من إجمالي الفئة كمؤشر لرأس المال البشري (*H*)، الكفاءة المؤسسية (*TQ*) والتي تتضمن العديد من الأبعاد. لذا سيتم إستخدام ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في:

1- حقوق الملكية (*Property Right*) والتي تقاس بكل من؛ مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونياً، إستقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي، فساد القضاء والتأخير في إصدار الأحكام القضائية⁷.

2- مؤشر رصد الفساد (*Corruption Index*): ينصرف هذا المؤشر إلى قياس مدى، ودرجة إنتشار الأساليب غير المشروعة بين المؤسسات العامة، ومدى إستغلال القطاع العام لوحدات القطاع الخاص سواء على المستوى المحلي، أو الأجنبي.

3- مؤشر الديمقراطية (*Freedom House Index*): وهو يتكون من متوسط مجموع مؤشرين، وهما مؤشر الحقوق السياسية (*Political Right*)؛ والذي يعكس مدى وجود بيئة سياسية مفتوحة، ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والمساءلة والمشاركة.

ومؤشر الحقوق المدنية (*Civil Liberties Score*) الذي يوضح مدى وجود قواعد مدعمة للحقوق والملكيات، ووجود نظام قضائي عادل ومستقل، وهي تأخذ الشكل التالي:

$$Gpc = F(GL, I/Y, H, TQ).....(1)$$

وسيتم الإعتماد على أسلوب تجميع السلاسل الزمنية بصورة مقطعية (*Poling*) لعينة تتكون من 13 دولة عربية خلال الفترة (1995-2009) .، ولقد تم تقسيم العينة على أساس المعايير التالية:

- معيار الدول ذات الكفاءة المؤسسية المرتفعة (6-10).
 - معيار الدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة (0-5.99).
- وفي ما يلي تصنيف الدول حسب المعايير السالفة الذكر:

الجدول (1): تقسيم العينة وفقاً لمعيار الكفاءة خلال الفترة (1995-2009).

كفاءة منخفضة (0-5,99)	كفاءة مرتفعة (6-10)
الجزائر (4.64)، مصر (4.6)، الأردن (5.5)، لبنان (3.65)، موريتانيا (3.79)، المغرب (4.41)، سوريا (3.86)، تونس (5.17)، اليمن (3.31).	البحرين (6.05)، الإمارات العربية (6.90)، السعودية (6.26)، عمان (6.02)

المصدر: إعداد الباحث

وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) في التقدير. وفي مايلي نتائج التقدير:

3-1: تأثير المستوى الإجمالي للكفاءة على النمو

بتقدير الأثر الإجمالي للكفاءة والمحددات التقليدية للنمو (رأس المال المادي، والبشري، ومعدل نمو السكان). أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (2): تأثير المستوى الإجمالي للكفاءة على النمو

(TQ)	(PAG)	(H)	(K)	(C)	
0,74 (0,44)*	-0,65 (0,23)***	0,02 (0,07)	-0,05 (0,08)	-5,17 (8,47)	كفاءة مرتفعة
$R^2 = 16\%$ $F = 2,60$					
-0,17 (0,27)	-0,75 (0,31)***	0,009 (0,01)	0,014 (0,01)*	3,55 (2,05)	كفاءة منخفضة
$R^2 = 30,78\%$ $F = 14,45$					

المصدر: إعداد الباحث

توضح النتيجة السابقة أن المحددات التقليدية للنمو لا تساهم بمعنوية في تفسير التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، عدا معدل نمو السكان الذي يساهم وبمعنوية قوية (مستوى 1%) في تفسير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج وهذه العلاقة سالبة. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن زيادة معدل نمو السكان في الدول ذات الكفاءة المؤسسية المرتفعة بوحدة واحدة، يؤدي إلى تراجع معدلات النمو بـ (0,65%).

كما أظهرت النتائج أن معامل كفاءة أداء مؤسسات الدولة معنوي عند مستوى (10%)، وهذا التأثير موجب. حيث أن تحسين كفاءة أداء مؤسسات الدولة يؤدي إلى زيادة معدل النمو بـ 0,74%. كما تدل قيمة

معامل التحديد أن محددات النمو التقليدية والحديثة تفسر في مجملها ما يعادل 16% من التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج. وتؤكد قيمة فيشر على معنوية العلاقة المقدرة بدرجة ثقة 99%. وفي المقابل أظهرت النتائج أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج لا يتأثر بمستوى الكفاءة المؤسسية في عينة الدول ذات الكفاءة المنخفضة. حيث نجد أن معدل النمو يتأثر سلباً بمعدل نمو السكان، بمعنى تقليل معدلات نمو السكان يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بحوالي 0,75%. كما أن معدل الإستثمار المادي له تأثير موجب على النمو، حيث يؤدي زيادة رأس المال المادي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج، والسماح بظهور نوعيات جديدة من المنتجات، وتحسين معايير المهارة، والإبتكار⁸.

3-2: تأثير مكونات الكفاءة المؤسسية على النمو

بإدخال المكونات الجزئية للكفاءة المؤسسية والمتمثلة في كل من؛ مؤشر الفساد (CI)، حقوق الملكية (PRR)، مؤشر الديمقراطية (FHI)، والذي يتكون من؛ الحقوق السياسية (PR)، والحرية المدنية (CL)، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (3): تأثير مكونات الكفاءة على النمو

	(CL)	(PR)	(PRR)	(CI)	(PAG)	(H)	(K)	(C)	
كفاءة مرتفعة	-0,77 (0,92)	1,37 (0,75)*	0,06 (0,28)	0,48 (0,29)	-0,58 (0,25)**	-0,009 (0,09)	-0,08 (0,09)	-3,83 (12,81)	
$R^2 = 21,33\%$ $F = 2,01$									
كفاءة منخفضة	-0,6 (0,34)*	0,04 (0,35)	-0,26 (0,17)	0,17 (0,13)	-0,58 (0,32)*	-0,003 (0,01)	-0,007 (0,01)	7,45 (2,65)	
$R^2 = 28,03\%$ $F = 7,06$									

المصدر: إعداد الباحث

أظهرت النتائج أن مؤشر الفساد ليس له تأثير معنوي على النمو. وذلك لعدم وجود إتفاق حول الأثر الصافي له على النمو. حيث أشارت دراسات إلى أن الفساد قد يؤثر إيجابياً على معدل النمو. حيث أنه يمكن للأفراد من التغلب على الروتين الإداري، ومن ثم إنهاء أعمالهم في وقت أقل، الأمر الذي يعمل على سرعة تدفق، ودائرية النشاط الإقتصادي. وهو ما يسمح بزيادة الإنتاجية الكلية، ومن ثم النمو⁹. إلا أنه على الجانب الآخر فإن الفساد يعمل على تثبيط معدلات النمو. حيث أن وجود فساد سياسي، وإداري يؤدي إلى إرتفاع نفقة المعاملات، ومن ثم تخفيض معدل الإستثمار المادي، كما يعمل على عدم الإستخدام الكفء للإستثمارات، والعمالة الخاصة، والعامة بين القطاعات المختلفة، الأمر الذي يعمل على تخفيض معدل النمو¹⁰.

كما أظهرت النتائج أن أكثر مكونات الكفاءة المؤسسية أهمية للنمو في عينة الدول ذات الكفاءة المرتفعة هو مؤشر الديمقراطية، وبالأخص مؤشر الحقوق السياسية. إذ أن تغير مؤشر الحقوق السياسية بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل النمو بـ (1,37%). وهذه النتيجة تحمل في طياتها دلالات هامة، وهي أن تحقيق معدلات دائمة للنمو يتطلب أن تقوم الدولة بوضع الإطار المؤسسي الذي يكفل لآليات السوق أن تمارس عملها بنجاح. بشرط أن يتسم هذا الإطار بالشفافية، والمساءلة، والمصادقية التي تحكم كل المعاملات الاقتصادية.

4: الخلاصة

لقد تمثل الهدف الأساسي للدراسة في محاولة التعرف على ما إذا كان تحقيق كفاءة مؤسسية مرتفعة يمكن من الإحتفاظ بمعدلات عالية، ودائمة التصاعد للنمو. وينبثق هذا الهدف من أهمية معرفة ما الذي يجب أن تفعله الدولة ؟ وكيف تفعله بكفاءة في ظل إقتصاد السوق؟. تلك الأهمية التي فرضتها، وتطلبتها التحديات العالمية الجديدة.

أظهرت نتائج التقدير أن الدول التي تحقق مستوى كفاءة عالية، تحقق معدلات للنمو تزيد بحوالي ضعفي ما تحققه الدول الأقل كفاءة. حيث تؤثر الكفاءة المؤسسية بكافة أبعادها، خاصة مؤشر الديمقراطية (الحقوق السياسية) إيجابياً على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج. بينما لم تؤثر الكفاءة المؤسسية على النمو في عينة الدول التي تتميز بمستوى كفاءة منخفض.

لذلك يتوجب على الدول الأقل كفاءة مؤسسية العمل على تحسين كفاءتها، لأن غياب إدارة الحكم في كثير من الدول أدى إلى بروز أزمات مالية كما هو الحال في دول شرق آسيا. كما يتوجب على الدول العربية المضي في الإصلاح المؤسسي، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة الإعتراف بما ينطوي عليه الإصلاح المؤسسي من صعوبة بالغة. فالإصلاح المؤسسي مسألة سياسية عميقة تمس توازن القوى بين أقطاب المجتمع والتحديات المترتبة على الممارسات الراسخة والإمتهادات الاقتصادية التي يستحوذ عليها البعض منذ عدة عقود. وليس من المستغرب عندئذ أن نجد أن إنجاز التغير المؤسسي بنجاح كان أمراً صعباً عبر بلدان العالم.

5: الهوامش

¹ د/سعود البريكان، د/ على البلبل، د/ إبراهيم الكراسنة، " المؤسسات والنمو الإقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 19-20 ديسمبر 2006. ص: 21.

²-Gerald W. Scully, "The Institutional Framework and Economic Development", Journal of Political Economy, Vol. 96, No. 3, June 1988, PP: 652-670.

³- Francisco L. Rivera – Batiz, "Democracy, Governance and Economic Growth: Theory and Evidence", Paper Presented at The Conference: Democracy, Participation and Development, Columbia University, April 199;

⁴- Mancur Olson JR, Naveen Sarna & Anand V.Swamy, "Governance and Growth: A Simple Hypothesis Explaining Cross- Country Differences in Productivity Growth", Public Choice, Vol. 102, 2000, PP: 341-364.

⁵ - Maya Vijayaraghavan & William Ward, "Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence From a Cross-National Analysis", Working Paper Presented At 29 Annual Micromarketing Seminar, January, 2004.

⁶ - الصادق، علي، البلبل، علي، وعمران، محمد، "الإقتصاد العربي بين الواقع والآمال"، المستقبل العربي، عدد 299.

⁷ - مؤسسة (The Heritage Foundation)، تقرير الحرية الاقتصادية في الدول العربية، 2003. ص: 02.

⁸ - Peter Sjober, « Government Expenditures Effect on Economic Growth, the case of Sweden 1960-2001 », Bachelor's Thesis, Lulea University of Technology, Dept of Business Administration and Social Sciences, Division of Economics, June 2003, PP:13-14.

⁹ - Paolo Mauro, « Corruption And Growth », Quarterly Journal of Economics, Vol. CX, August 1995, Issue 3, P:681.

¹⁰ - Aymo Brunetti, Gregory Kisunko, Beatrice Weder, « Credibility of Rules and Economic Growth », Policy Research Working Paper, World Bank, No. 1760, April 1997, P:24.

6:المراجع

1.6: باللغة العربية

1- الصادق، علي، البلبل، علي، وعمران، محمد، "الإقتصاد العربي بين الواقع والآمال"، المستقبل العربي، عدد 299.

2- حاكوره، داليا، "النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تحرير سعود البريكان وآخرون، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2007.

3- سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسنة، " المؤسسات والنمو الإقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 19-20 ديسمبر 2006.

4- مؤسسة (The Heritage Foundation)، تقرير الحرية الاقتصادية في الدول العربية، 2003.

2.6: باللغة الأجنبية

1-Francisco L. Rivera – Batiz, "Democracy, Governance and Economic Growth: Theory and Evidence", Paper Presented at The Conference: Democracy, Participation and Development, Columbia University, April 199.

2- Gerald W. Scully, "The Institutional Framework and Economic Development", Journal of Political Economy, Vol. 96, No. 3, June 1988.

3- Mancur Olson JR, Naveen Sarna & Anand V.Swamy, "Governance and Growth: A Simple Hypothesis Explaining Cross- Country Differences in Productivity Growth", Public Choice, Vol. 102, 2000.

4- Maya Vijayaraghavan & William Ward, "Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence From a Cross-National Analysis", Working Paper Presented At 29 Annual Micromarketing Seminar, January, 2004.

5- Peter Sjober, « Government Expenditures Effect on Economic Growth, the case of Sweden 1960-2001 », Bachelor's Thesis, Lulea University of Technology, Dept of Business Administration and Social Sciences, Division of Economics, June 2003.

6- Paolo Mauro, « Corruption And Growth », Quarterly Journal of Economics, Vol. CX, August 1995, Issue 3.